

هناك دراسة بعنوان “تأملات في الهوية والانتماء والطائفية” [3]، تناقش دور الطائفية والانتماءات الدينية في تصرفات الأفراد – ودوافعهم، واستخدم الباحث المنهج التحليلي في تحليل الطائفية وعلاقتها بالأديان وأفكار الأفراد وما يعتقدونه وأكد أن انتماءات الهوية والطائفية تؤثر علي أفكار الأفراد وما يعتقدونه، وقارن الكاتب بين الانتماء والهوية، ويتحدث عن التربية الطائفية التي تقوم بها الأسرة للطفل حيث تقوم برسم قالب وإطار معين للشخص المسلم والمسيحي وتضع كلاً منهما في إطار معين ومحدد وبالتالي ينشأ الفرد علي أساس فكرة طائفية معينة ويبدأ الفرد في المقارنة بين الأفراد ويلتزم الفرد بالانتماء لطائفة معينة، وقد أهمل الباحث عدداً من النقاط الهامة منها عدم تركيزه بشكل كبير علي الطائفية ومفهومها وعدم التمييز بينها وبين الهوية والأثنية بشكل كافٍ، ركز الباحث علي الجانب الديني أكثر من التركيز علي الجوانب الأخرى، ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة من خلال استنتاج الكاتب أن الطائفية ترتب عن الدين ويأخذ مسمياته منها والعلاقة الارتباطية بين الدين والطائفية التي يتحدث عنها الكاتب، بالإضافة لمناقشته مفهوم التربية الطائفية والتي تمارسها الأسرة ويمكن الحديث عنها في نطاق مفهوم توريث الطائفية حيث أن الأفراد عندما يولدون في نطاق طائفة معينة ومفاهيم معينة يقوموا بالإيمان بها ويقوموا بتوريثها لأبنائهم والأجيال المستقبلية دون مراجعتها أو التشكيك فيها. – في دراسة بعنوان “دراسات الطائفية ما بعد كتاب: الطائفة، تدور اشكالياتها البحثية حول طرح وتفسير مفهوم الطائفية والتمييز بين الطائفية وسياسات الهوية ويعتمد الكاتب علي المنهج الوصفي التحليلي حيث يميل إلي وصف الطائفية والطائفة والتمييز بينهم وتحليلهم في إطار عدداً من الأمثلة والدراسات التي تناولت تلك المفاهيم ويقوم الكاتب بتحليل كتاب الطائفة، وتوصل الكاتب إلي أن الطائفية هي وليدة الطائفة وليس العكس، الطائفية الاجتماعية والطائفية السياسية، ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في إطار التمييز بين الطائفة وعدداً من المصطلحات الأخرى والتعرف علي عدد كبير من تعريفات الطائفية وعدم اقتصار التعريف علي اتجاه أو تعريف واحد فقط، – في دراسة بعنوان “النظام السياسي اللبناني (الواقع والآفاق)“ [5]، وكانت مشكلتها البحثية تدور حول النظام السياسي اللبناني وأثر الصيغة الطائفية علي مؤسسات الدولة والتي كانت سبباً في عدد من الأزمات السياسية والحروب الداخلية وبالتالي تكمن مشكلة البحث في الطبيعة السياسية والطائفية للنظام السياسي اللبناني لأن النظام السياسي اللبناني نظاماً فريداً وخاصاً ومتميز ضمن الأنظمة السياسية العربية الأخرى، وركز علي الصراعات اللبنانية الداخلية وانعكاساتها علي الصعيد السياسي وذكر الميثاق الوطني والأزمة اللبنانية التي حدثت عام 1958 والأزمة الفلسطينية اللبنانية التي كانت بمثابة انذار لبداية الحرب الأهلية اللبنانية، ثم الوفاق الوطني اللبناني واتفاق الطائف الذي أقر الأوضاع داخلياً ووضع نظام سياسي جديد للدولة اللبنانية، وقد أهمل الكاتب توضيح التعريفات الخاصة بالطائفية حيث لم يركز بشكل كبير علي الطائفية اللبنانية وكان تركيزه ينصب علي الإطار القانوني والدستوري بشكل كبير، ويمكن الاستفادة من البحث من خلال العرض الدقيق للنظام السياسي والمؤسسي اللبناني والاهتمام بالإطار القانوني والرؤية المستقبلية للأوضاع في لبنان.